

دور التجربة الإصلاحية التونسية في التغلغل الفرنسي والمواقف الدولية  
من فرض الحماية (1881)

*The role of the Tunisian reform experience in The French  
penetration and international positions towards imposing  
protection (1881)*

1- أنصيرة نواصر\*، عضو بمخبر الجنوب الجزائري للتاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة

غرداية (الجزائر)

nassiranouacer@gmail.com

2- أ.د. صالح بوسليم، جامعة غرداية (الجزائر)

salahboussalim@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/08 تاريخ القبول: 2021/06/01 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الإصلاحات التونسية في التغلغل الأجنبي في تونس وأهم الذرائع التي إستغلتها فرنسا من أجل فرض الحماية على تونس، ومن ثم الوقوف على أبرز ردود الفعل الدولية من فرض الحماية 1881م؛ إذ اتخذت فرنسا لنفسها مبررات مختلفة للعالم بعد أن استغلت الأزمة المالية التي انجرت عن مجموعة من الإصلاحات قام بها البايات الحسينيون وتسببت فيها عوامل كثيرة أخرى، وشخصيات مختلفة ومواقف متباينة وقد هيأت فرنسا كامل الظروف لفرض سيطرتها على البلاد التونسية، ورغم المعارضة الدولية في البداية إلا أنها عملت جاهدة لتحويل المواقف الأوروبية المعارضة لصالحها وانفردت باستعمار تونس وفرض معاهدة الحماية 1881 أما ردود فعل دولية مختلفة؛ أما الإشكالية التي حاولنا الإجابة عنها من خلال هذه الورقة البحثية هي: ما دور التجربة الإصلاحية التونسية في التغلغل الأجنبي؟ ماهي أبرز الذرائع الفرنسية لفرض الحماية على تونس؟ وما مواقف الدول من فرض الحماية 1881؟.

كلمات مفتاحية: الحماية الفرنسية؛ الإصلاحات في تونس؛ أسباب فرض الحماية؛ المواقف الدولية؛ التغلغل الفرنسي.

## **Abstract:**

This study aims to shed light on the role of Tunisian reforms in foreign penetration in Tunisia and the most important pretexts that France exploited in order to impose protection on Tunisia, and then stand on the most prominent international reactions against imposing protection in 1881. France used various justifications for the world after it took advantage of the financial crisis that was triggered by a set of reforms undertaken by the Husaynid Beys and caused by many other factors, different personalities and different positions. France created the entire conditions to impose its control on the country of Tunisia, and despite international opposition at the beginning, it worked Striving to convert opposing European positions in its favor, and it was singled out for colonizing Tunisia and imposing the 1881 Protection Treaty,. As for the problem that we tried to answer through this research paper, it is: What is the role of the Tunisian reform experience in foreign penetration? What are the main French excuses to impose protection on Tunisia? What are the states 'positions on imposing protection 1881 ? .

## **Key words:**

French protectorate; Reforms in Tunisia ; Reasons for imposing protection; International situations; French penetration.

## **تقديم:**

اشدت التنافس الاستعماري الأوروبي على السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط في القرن التاسع عشر، فبعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830م: كان الدور مباشرة على الجارة تونس سنة 1881م، حيث استغلت فرنسا الظروف الداخلية التي تعيشها البلاد من أجل فرض سيطرتها وتبرير قراراتها؛ حيث شهدت البلاد التونسية قبيل فرض الحماية مجموعة من الأحداث السياسية والتطورات تضمنت إصلاحات تحديثية قام بها بايات الأسرة الحسينية؛ ساهمت بشكل كبير في التغلغل الأجنبي وعجلت بفرض الحماية الفرنسية على تونس، فاستغلت فرنسا فرصة التحديث والإصلاحات التي قام بها البايات التونسيين وأغرقت الخزينة بالديون لتجد المبررات فيما بعد بعدم قدرة البلاد على التسيير وحاجتها للحماية .

وتتمركز إشكالية هذه الدراسة حول عدة أسئلة من بينها: هل كانت التجربة الإصلاحية نعمة على تونس أم نقمة؟ وما أسباب ومبررات فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881؟ ثم كيف كانت ردود الفعل الدولية من فرض الحماية على تونس؟

## 1- التجربة الإصلاحية التونسية ودورها في التغلغل الأجنبي:

عرفت تونس حركة تحديثية كبيرة أواخر العهد العثماني شملت أغلب المجالات؛ وبدأ البايات الحسينيين في حركة إصلاحية واسعة مقلدين بذلك الدول الأوروبية، خاصة في عهد أحمد باي، الذي انهر بالحضارة الأوروبية لما شاهده من تطور في العمران في فرنسا محاولاً بذلك تقليده، ثم إن من خلفه من البايات سارو على نفس المنوال وحاولوا إكمال المشروع الإصلاحي الذي بدأه أحمد باي وتبعه محمد باي، دون مراعاة ما يترتب عن هاته الإصلاحات من نتائج كلفت تونس إستقلالها. حيث اتخذت فرنسا هذه الإصلاحات كمطية لتحقيق التغلغل والنفوذ داخل أجهزة الحكم وبالتالي السيطرة على البايات التونسيين وأبرز هذه الإصلاحات:

### 1-1- إصلاحات أحمد باي<sup>1</sup> 1837-1855:

بويج يوم الثلاثاء 10 أكتوبر 1837 إثر وفاة أبيه حمودة باشا<sup>2</sup>، فقام بمحاولات للتحديث وللتحضير لهضة دون اعتبار للتنظيمات السياسية، إذ حاول الاقتداء بالإنجازات الأوروبية في عدة مجالات، كالجيش والتعليم والاقتصاد والإدارة مع الإبقاء على الحكم المطلق، فكانت هاته الإصلاحات فوقية لا ترتبط بإرادة الشعب بل بإرادة الحكام أي أنها لم تقترن بيقظة ذهنية على مستوى الجماهير الشعبية<sup>3</sup>. وعند وصوله للسلطة تولى إصلاحات مسّت كلا من الجانب العسكري، والتعليمي، و العمراني كما اهتم بالجيش في جمعه وترتيبه وتدريبه<sup>4</sup>، فأنشأ مدرسة عسكرية لتخريج الضباط الفنيين والمهندسين والموظفين أطلق عليها اسم "مدرسة باردو العسكرية" سنة 1840، وقد جلب لها

<sup>1</sup> ولد أحمد باي باشا الثلاثاء 2 ديسمبر 1806 وأمه جارية، قرأ الفراءة وتعلم اللغة التركية والإيطالية بويج في 10 أكتوبر 1837 م، اثر وفاته أبيه وأول من بايعه ابن عمه ثم الوزير سليمان كاهية ثم الوزير صاحب الطابع ثم بقية الحاضرين. للمزيد ينظر: ابن أبي الضياف مصدر، سابق، ج4، ص11.

<sup>2</sup> أحمد بن أبي الضياف: اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تج: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999، مجلد: 2، ج: 4، ص 11.

<sup>3</sup> علي المحجوبي: العالم العربي الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص 29.

<sup>4</sup> نفسه، مجلد: 2، ج: 4، ص 25.

أساتذة إيطاليين و انجليز و فرنسيين و تمّ تدريس الرياضيات والمدفعية والتعبئة الحربية بها والشخصيات والتاريخ والجغرافيا<sup>1</sup>. كما قام بتنظيم التعليم بجامع الزيتونة فعمّر خزائنه بعدة كتب و أسس مكتبة الأحمدية سنة 1840 ، و قد استدعى عددا من الأساتذة الأجانب للحضور إلى تونس فكان له أثر كبير في احتكاك التونسيين بهؤلاء الأجانب .

اهتم بتنظيم الجيش وتدعيمه فبلغ عدده أكثر من ثلاثين ألف جندي من المشاة و فرقة من الخيالة ، و أربعة آليات من المدفعية ، أما الأسطول فدعمه بشراء اثني عشر باخرة حربية و بارجة أطلق عليها "الحسينية" ، و أعد مرسا حربيا ( بغار الملح) ألحق به دارا لصناعة السفن بحلق الوادي، و معامل لصنع السلاح<sup>2</sup> .

-كما قام بتشيّد قصر صيفي بحلق الوادي، و بناء قصر شتوي فخم يشبه قصر فرساي الذي يعرف بالمحمدية، و ذلك سنة 1846م و قد كلفه البناء الكثير من المال<sup>3</sup>؛ لقد أرهقت إصلاحات أحمد باي خزينة الدولة و ما زاد من تدهور الأوضاع المالية سياسة البذخ و الترف لأحمد باي و حاشيته و هذا ما استنزف إمكانيات الاقتصادية للبلاد<sup>4</sup>، مما اضطر إلى تسريح الجيش و غلق مدرسة باردو و زيادة الضرائب التي أثقلت كاهل السكان<sup>5</sup>.

2.1- إصلاحات محمد باي<sup>6</sup> 1855-1859 : ازدادت الضغوط الأوروبية على البلاد التونسية و تدهورت و تدهورت أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية في فترة حكم محمد باي خاصة بتقلص صادرات البلاد و زيادة وارداتها من المواد الثمينة و الكماليات. ومع ذلك فقد تميز عهده بعمليتين إصلاحيتين بارزتين وهما :

<sup>1</sup>-شوقي عطا الله الجمل ، المرجع السابق ، ص 114.

<sup>2</sup>-شوقي عطا الله الجمل ، مرجع سابق ، ص 114.

-جان قانياج : أصول الحماية الفرنسية على تونس ، تر: عادل بن يوسف ، محمد محسن البواب ، برق للنشر و التوزيع ، دن ، د.س ، ص 148.<sup>3</sup>

<sup>4</sup>-رابحة محمد خيضر ، لى عبد العزيز مصطفى : التجربة الإصلاحية في تونس في عهد محمد الصادق باي ، في مجلة Route Educational Social Science Journal ، جامعة الموصل ، Volume 6(2) ، January ، 2019 ، ص 503.

<sup>5</sup>-شوقي عطا الله الجمل ، المرجع السابق ، ص 116.

<sup>6</sup> ولد محمد باي في 1811م امه حفيدة عثمان داي، حفظ القرآن على يد أبي العباس ثم على يد محمد حسن التيطواني و تدرّب على الفروسية والرماية ، ولما توفي ابن عمه تولى الحكم. للمزيد ينظر: ابن أبي الضياف ، مصدر سابق ، ج.4 ، ص 185.187.

- صدور عهد الامان الذي كان البند الخامس منه يخص تنظيم الجيش .

- التنقيص من الجيش الذي بناه أحمد باي طيلة فترة حكمه<sup>1</sup>

(أ) دستور عهد الأمان : إن أهم حدث شهدته تونس في عهد هذا الباي هو إصدار دستور عهد الامان في 9 سبتمبر 1857م يمنح فيه الباي عهد الأمان لسكان المملكة<sup>2</sup> ، بحيث يعتبر حصيلة دائمة وثابته للتفكير الاصلاحى بتونس ، إلى سنة 1857م ، ورغم هذا فقد كان السبب الواضح والظاهري لصدوره هو إقدام الباي على قتل يهودي ، ولما بلغ يهود باريس ماحل بأخيمهم في الديانة رفعوا أمرهم إلى السلطات الفرنسية وطلبو بدستور لحمايتهم<sup>3</sup> .

يعتبر عهد الأمان البداية الحقيقية لمشروع الإصلاحات والذي حرره وزيره أحمد بن أبي الضياف بالتشاور مع خير الدين التونسي و عدد من الدبلوماسيين الأوروبيين خاصة الفرنسيين منهم ؛ ويتألف دستور عهد الأمان من احدى عشر بندا<sup>4</sup> ، وقد نصت بنوده على المساواة بين السكان على اختلاف ديانتهم ولغاتهم وحرية الاعتقاد الديني بالإضافة إلى انشاء محاكم مختلفة<sup>5</sup> ، وان لا يستثنى القانون أحدا ، كما سمح للوافدين على الأيالة أن يتحرفوا بسائر الصنائع ، ويشترتوا من الدور والأجنحة والأراضي مثل سائر أهل البلاد ، ونصت المادة الأولى منه على : "تأكيد الأمان لسائر رعيتنا و سكان إيالتنا على اختلاف الأديان و الألسنة و الألوان" أما المادة العاشرة فأعطت للأجانب الحرية في أن يشترتوا سائر ما يملكون من الدور والأراضي مثل أهل البلاد وهذا التمليك مشروطا بالموافقة الباي<sup>6</sup> .

<sup>6</sup> . حاول الباي التخفيف من حدة الضرائب في 10 ديسمبر 1857م ، من خلال ابتداع جباية موحدة تسمى "المجبي" أو "الإعانة" ؛ كما اعتنى بتنظيم القضاء الشرعي من خلال تأسيس المجلس الشرعي سنة 1858 الذي أسندت رئاسته إلى الباي وعضويه قاضي الحنفية و المالكية . كما قام بإدخال الطباعة إلى تونس من خلال تأسيس أول مطبعة حجرية سنة 1857 لطبع الأوراق الرسمية للدولة حيث قرر محمد باي التقدم عن طريق التقدم الكتابي، واستخدم الطباعة الحجرية لتعميم أوامره ونواهييه ، واستحضر الآلة من باريس وتوسع في هذا المشروع وجلب أحرفها المعدنية والأجهزة التابعة اليها من

<sup>1</sup> الشيباني بنبلغيث : الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي ، مرجع سابق ، ص 58.

<sup>2</sup> ابن أبي الضياف : مصدر سابق، ص . 231

<sup>3</sup> نفسه : ص 237.

<sup>4</sup> رشاد الامام :مرجع سابق، ص 232.

<sup>5</sup> ابن أبي الضياف : مصدر سابق ، ص 240.

<sup>6</sup> -رابحة محمد خيضر، لى عبد العزيز مصطفى ، المرجع السابق ، ص 504- 505.

دار الطباعة من باريس<sup>1</sup>، كما تم إصدار أول عملة نحاسية تحمل اسم الباي دون اسم السلطان العثماني

وقام بتشجيع الزراعة واستعان بالخبرات الفرنسية في إيصال الماء وذلك بجلب ماء زغوان الذي كان جاريا لقرطاجة باستخدام قنوات حديدية، حيث قدرت تكلفة هذا المشروع 7 ملايين ونصف مليون فرنك<sup>2</sup>، ونتيجة لما تم إصلاحه في عهد أحمد باي ومحمد باي، وقعت البلاد في أزمة مالية بسبب الإصلاحات وسلب الأموال من قبل بعض المسؤولين<sup>3</sup>.

### 3.1- إصلاحات محمد الصادق باي 1859-1881 :

تعد فترة ولاية محمد الصادق ( 1859-1881م ) فترة حاسمة في تاريخ تونس، ويجمع الكثير من المؤرخين على أن محمد الصادق باي كان منذ بداية عهده عاقدا النية على الإصلاح<sup>4</sup> تولى حكم تونس في 22 سبتمبر 1859 بعد وفاة أخيه محمد باي ، ووجد انقيادا كبيرا و التفاف الوزراء حول مصطفى خزندار الذي كان مسيطرا على الحكومة التونسية و على القناصل الأوروبية ، فنصبه الباي منصب الوزير الأول الأكبر، كما كانت البلاد تمر بمرحلة حرجة في أوضاعها الاقتصادية فكان لابد من إجراء تغييرات و إصلاحات على الأوضاع الداخلية للبلاد، وهذا ما دفعه للقيام بمجموعة من الإصلاحات تمثلت في :

#### 1- إعلان الدستور 1861 :

بدأ في وضع الأسس التي يقوم عليها قانون "عهد الأمان" ، فأنشأ في سنة 1861م المجالس الأهلية للفصل في القضايا بمقتضى القوانين التي أعلنت للسكان ، كما انتخب مجلسا أعلى مكون من ستين عضوا للنظر في مصالح البلاد ولإبداء الرأي في المسائل السياسية والاقتصادية. يعتبر هذا الدستور الإصلاحي أكثر تطورا من عهد الأمان ، حيث منح الأجانب حقوقا مساوية لحقوق المواطنين ، لكنه لم يلق ترحيبا من قبل القناصل الأجانب خاصة الفرنسي منهم ، حيث اعترضوا على مثل رعاياهم أمام المحاكم التونسية .

يعد هذا الدستور أول دستور مكتوب في العالم العربي والإسلامي ويتكون من 144 مادة موزعة على 13 بابا ، وظل معمولاً به ثلاث سنوات<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> محمد بن الخوجة : مصدر سابق ، ص 166

<sup>2</sup> رابحة محمد خيضر نفسه، مرجع سابق ، ص 506 . -

<sup>3</sup> اسماعيل أحمد ياغي: المرجع السابق ، ص 140.

<sup>4</sup> شوقي عطاالله الجمل : المغرب العربي الكبير ، ص 118.

<sup>5</sup> -رابحة، مرجع سابق ، ص 508.

2- إصلاح الجيش : وشمل الإصلاح عدة جوانب منها ::

أ\_الجيش : صدر قانون التجنيد في سنة 1860م و الذي بموجبه تم تحديد سنوات الخدمة العسكرية ب ثماني سنوات و بالاستناد إلى ضوابط القرعة الشرعية.كما وضع القانون ضوابط للإعفاء من الخدمة العسكرية .

ب -الضابطة : تمّ استحداثه في تونس سنة 1861م ،وهو عبارة عن نظام شرطة ( قوات حفظ الامن و النظام) و أوكلت إليه مهمة حراسة المدينة و ميناء حلق الوادي و يتكون من جهازين : قضائي يطلق عليه "المحاكم الابتدائية الأولى" و جهاز أمني يعرف بالشرطة .

ج-المدرسة الحربية : في سنة 1856م استؤنفت الدراسة بها ، و بالنسبة للمدرسين بها فقد استعان محمد الصادق بالخبرات الأوروبية و العربية و مجموعة من الأساتذة التونسيين . و قد توقفت الدراسة بها عدة سنوات منها سنة 1864 و ذلك بسبب الأزمة المالية التي أدت إلى عدم القدرة على دفع الأجور و هذا ما دفع إلى انسحاب معلمها خاصة الفرنسيين لتتوقف الدراسة نهائيا سنة 1869م<sup>1</sup>.

3 -الإصلاحات الخدمية : قام باحداث إصلاحات جدرية على جميع الخدمات مثل: الإهتمام بالتعليم و إنشاء السكك الحديدية و في سنة 1859 تم إنشاء التلغراف ، بالإضافة إلى إصداره تشريعا لتنظيم البلديات<sup>2</sup> .

4.1 إصلاحات خير الدين باشا<sup>3</sup> : تميز خير الدين التونسي عن غيره من رجالات النهضة في

القرن التاسع عشر كونه جمع بين شخصية المفكر ورجل السياسة ، الأمر الذي جعله صاحب تجربة رائدة بين مختلف التجارب التي خاضها غيره من رجال الإصلاح<sup>4</sup> ، حيث قام خير الدين باشا بمجموعة من الإصلاحات استمرت لفترات مختلفة أهمها :

في فترة حكم أحمد باي الذي أنشأ فرقة الخيالة ضمن الجيش تولى خير الدين قيادة الفرقة برتبة رائد سنة 1840 ، ثم رُقي سنة 1842 إلى رتبة قائد أول ، و في سنة 1846 صار عقيدا ، ثم في عام 1850 أمير

<sup>1</sup> - رابحة محمد خيضر مرجع سابق ، ص 513-517.

<sup>2</sup> -نفسه ، ص 517-523.

<sup>3</sup> -خير الدين باشا : أصله شركسي من المماليك ، ولد سنة 1822 و نشأ باستانبول في بيت أحد الباشوات الذي اشتراه و قدّمه إلى باي تونس و عمره 17 سنة و تربى في قصر أحمد باي ، انظر: عبد الجليل التميمي : بحوث و وثائق في التاريخ المغربي ، تقديم : روبرت منتران ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، 1972 ، ص 69.

<sup>4</sup> سمير ابو حميدان: خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية، دار الكتاب العالمي، بيروت، 1993، ص6.

لواء الخيالة<sup>1</sup> ، وقد تمكن من إسترجاع بعض الأموال المسلوقة وأهم عمل قام به ما بين سنتي 1853-1856 متابعته قضية بن عياد ، وبعد تولي محمد باي الحكم 1857 م عينه وزيرا للبحرية .  
لقد كان له دور فعال في مساندة الباي في إصدار عهد الأمان في عهد الصادق باي صار "كاهية" ( مساعد الرئيس) بالمجلس الأكبر سنة 1860، ثم رئيسا له سنة 1861 ، وهذا المجلس كان بمثابة برلمان معين مهمته تقديم الاستشارة إلى الباي ، كما تمكن من استحداث دستور سنة 1861 و يعتبر هذا الدستور أول دستور عربي إسلامي. وشمل الدستور تنظيم الإدارة وشؤون الأوقاف ، كما سنّ قانونا جديدا يتضمن حماية حقوق الفلاحين ، وأنشئت إدارة الصحة وإدارة الغابات كما نظمت مناهج التعليم بجامع الزيتونة وأسست المدرسة الصادقية لدراسة العلوم الحديثة واللغات الأجنبية وأُرسلت البعثات إلى أوروبا وفرنسا وإيطاليا<sup>2</sup> .  
-أنشأ الباي سنة 1863 مجلسا استشاريا خاصا ، فكان خير الدين من أعضائه ، لكنه استقال من منصبه في جوان 1863م بسبب دسائس ومؤامرات الوزير الأكبر مصطفى خزندار<sup>3</sup> ، ثم عاد إلى العمل السياسي مجددا سنة 1869 ، إذ عُين رئيسا للجنة المالية المكلفة بتصفية الديون وتنظيم مداخيل الدولة ومصاريفها ، كما عُين في سنة 1870 نائبا للوزير الأكبر.  
-فتولى خير الدين منصب الوزير الأكبر سنة 1873م وذلك بعد إزاحة مصطفى خزندار الذي وُجهت له التهم في التلاعب بأموال الدولة ،<sup>4</sup> حيث استطاع خير الدين أن يقوم في هذه الفترة ما بين 1873-1877م بالعديد من الإصلاحات وهي :  
-حمّل خير الدين مسؤولية انهيار البلاد إلى الوزير مصطفى خزندار واعتبره متآمرا مع بن عياد الذي فر إلى فرنسا ، حيث قام بمقاضاته واسترجاع المال المسروق ، واعتبر خزندار مسؤولا عن سياسة الاقتراض التي أدت إلى الإفلاس ، وقد عمل على تفادي الاقتراض من المصارف الأوروبية والعمل على ضبط الحسابات كي تُسدد الديون في أوقاتها .  
-اهتم بتمتين العلاقة بين تونس والدول الأوروبية وعقد المعاهدات بما يوافق مصالح الجانبين، وأنشأ مجلسا مختلطا بتونس للتقاضي بين الأهالي والأجانب في المسائل المالية ، ووضع أول "مجلس صحي" لمراقبة الأمراض الوبائية .

<sup>1</sup>-عبد الجليل التميمي ، المرجع السابق ، ص 69.

<sup>2</sup> يونس درمونة :تونس بين الحماية والاحتلال . ص16.

-الصادق الزمري : أعلام تونسيون ، تقد وتعر: حمادي الساحلي ، دارالغرب الإسلامي ، بيروت ، 1986<sup>3</sup> ، ص 99.

<sup>4</sup>-عبد الجليل التميمي ، المرجع السابق ، ص 70.

- أما في الفلاحة فسن لها قانونا رغب السكان في زراعة الزيتون و النخيل بتوزيع الأراضي بالتساوي بين الأهالي ، كما وزع على صغار الفلاحين مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية.<sup>1</sup>  
- من مشروعاته في نشر المعارف : أنه اهتم بالوقف و التعليم ، فأسس جمعية لإدارة الأوقاف و اهتم بإصلاح التعليم الزيتوني ، كما أسس المدرسة الصادقية ( نسبة إلى الصادق باي) سنة 1875م و هي أول مدرسة حديثة تدرس العلوم العصرية كالرياضيات و الفيزياء و الكيمياء و تعلم اللغات الفرنسية و الإيطالية.<sup>2</sup>

ثانيا-الأزمة المالية وفرض الحماية الفرنسية على تونس :

إن أهم الأسباب التي دفعت فرنسا لفرض الحماية هو وقوع البلاد في أزمة مالية و تعود أسبابها إلى فترة إصلاحات كل من أحمد باي و محمد باي بالإضافة إلى أسباب أخرى تسببت في حدوثها وأهمها :

#### 1-الإسراف و التبذير :

قام أحمد باي ( 1838-1855) بإجراء إصلاحات كبيرة بالبلاد كلفت البلاد الكثير من النفقات ،مما ساهم في التغلغل الأجنبي وفتح باب الامتيازات الأجنبية بشكل واسع :فقد أنشأ مدرسة حربية و ألغى الرق ، وقام بشراء السفن و المدافع و الذخائر الحربية من خارج البلاد،بالإضافة إلى تشييده للثكنات و القصور و التحصينات ،وقد تطلبت إعادة تنظيم الجيش والعمران موارد مالية ضخمة،خاصة أن المدربين الحربيين كانوا أوروبيين ،فاضطرت الدولة إلى رفع الضرائب لسد النفقات و طلب القروض.<sup>3</sup>

تواصلت اصلاحات أحمد باي وشملت مختلف المجالات كإيصال الماء من زغوان<sup>4</sup> ، سنة 1855م ، حيث قام مهندس فرنسي بإغراء محمد باي بأنه يمكن إيصال الماء من زغوان إلى باردو وحلق الوادي وامكانية الاستفادة منه في شغل الأرض والنبات وأعطى موافقته على هذا المشروع ، وكان مبلغه حوالي سبعة ملايين ونص مليون فرنك تدفع للمهندس وتدفع الدولة ربا بنسبة 6 % نتج عن ذلك ضعف الدولة واستنزاف خزنتها<sup>5</sup> .

<sup>1</sup>-حسن حسيني عبد الوهاب ، المرجع السابق ، ص 176.

<sup>2</sup>-خير الدين التونسي ، المصدر السابق ، ص 39-40.

<sup>3</sup>-لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، دار الفارابي ، بيروت ، 1985 ، ص 222.

<sup>4</sup> عبد الكريم غلاب : قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي ، ط.1 ، دار الغرب الاسلامي ، ج.2، 2005 ،

ص 351.

<sup>5</sup> أحمد بن أبي الضياف :مصدر سابق ج4 ، ص.ص 161.163.

ورغم حصول تونس على مجموعة كبيرة من القروض إلا أنها بدّرت هذه القروض بدون جدوى إذ لم تُصرف على تطوير البلاد وإنما سُرقت و صُرفت على مظاهر البذخ و الترف و تشييد القصور ، كما أن تسليح الجيش الذي صُرفت عليه هذه الأموال كانت دون فائدة إذ ابتاع الباي من الانجليز و الفرنسيين أسلحة فاسدة و غير صالحة للاستعمال ففي سنة 1846م وقع اقتناء مائة مدفع من آخر طراز من فرنسا وكلها قديمة اشترها ب 340.000 فرنك ووقع احتسابها للحكومة بمليون فرنك ولم تكن الدولة بحاجة لشرائها<sup>1</sup> و اشترى ذخائر حربية لا تنفجر و بواخر غرقت قبل أن تغوص بالبحر ، كما أن المدربين و المستشارين الحربيين الفرنسيين و انجليز انهمكوا على أعمال الجوسسة و التدخل في شؤون الداخلية<sup>2</sup> .

3- دور الوزير مصطفى خزندار<sup>3</sup> في الأزمة المالية التونسية: إنه من سوء حظ تونس أن وُجد إلى جانب الحاكم محمد الصادق باي شخصية قوية مثل مصطفى خزندار؛ حيث سخر جميع مجهوداته في جمع المال ، خاصة بعد أن أبعد خصومه مثل خير الدين باشا<sup>4</sup> وقد تولى في عهد الصادق باي عدة مناصب في آن واحد ( وزارة العمالة و الداخلية و الخارجية و المال)<sup>5</sup> ، وكان يبيع الرّتب و الأوسمة العسكرية ، و يصرف على أهله و حاشيته على حساب الحكومة التونسية و الباي . قام الوزير خزندار بالتحالف مع محمود بن عياد<sup>6</sup> الذي كان قوي التأثير على الباي وكان مسؤولاً عن مشتريات الدولة ، وقد وقع الاتفاق بين الاثنين لتحقيق الغنائم<sup>1</sup> ، و كثرت المظالم على يد مصطفى

<sup>1</sup> محمد العربي السنوسي : مصدر سابق ، ص 177.

<sup>2</sup> -نفسه، ص 223.

<sup>3</sup> ولد سنة 1817 باليونان ، وبيع صغيراً إلى استانبول ، ثم بيع مرة ثانية إلى بايات تونس ، فترى في قصور الأسرة الحسينية ، حيث تعلم الإسلام و علوم الدين ، و لما تولى أحمد باي الحكم ، إختاره لمنصب المالية و الداخلية و زوجه أخته ، و من ثم بدأ في تقلد العديد من مناصب . تولى الوزارة من 1837 – 1873، ينظر خير الدين التونسي ، المصدر السابق ، ص 41.

<sup>4</sup> شوقي عطا الله الجمل :المغرب العربي في العصر الحديث ، مرجع سابق ، ص 294.

<sup>5</sup> -شوقي عطا الله الجمل ، المرجع السابق ، ص 119.

<sup>6</sup> -بن عياد : ولد بتونس سنة 1810 ، دخل البلاط التونسي في عهد أحمد باي سنة 1840 ، و بفضل شراكته مع مصطفى خزندار تمكن من الحصول على أموال طائلة و فر بها إلى فرنسا في جوان 1852 بعد حصوله على الجنسية الفرنسية ، و بقي في خصام مع تونس إلى غاية 1876 بسبب تصرفه المالي ، و في جويلية 1857 استقر بالقسطنطينية و توفي بها في 18 فيفري 1880 ، أنظر : جان قانياج ، المرجع السابق ، ص 150.

خزندار ووزيره محمود بن عياد في الشؤون المالية حيث كان مدير مخازن حبوب الدولة و يتولى تموين الجيش ، فإذا أعلن أن المخازن خاوية يُسلمه الخزندار تذاكر يبتاع بها الحبوب ، كما اضطرت الدولة رغم ظروفها إلى إعانة الدولة العثمانية في حرب القرم<sup>2</sup> .

قام خزندار بإنشاء بنك تونسي و في سنة 1847، و في جوان 1852 سافر إلى فرنسا، ليتبين في ماي 1853 أن البنك مُفلس و أن بن عياد فرَّبمُدخراته ، و أن المخازن خاوية<sup>3</sup>. ففي كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك ذكر الكاتب بأنه فرّ من تونس بتواطؤ مع الوزير مصطفى خزندار و حمل معه جزءا كبيرا من خزينة الدولة ، ثم حصل على الجنسية الفرنسية و أصبح في حماية فرنسا، كما طالب تونس بمبالغ ضخمة بمقتضى تعهدات مزيفة، فلذلك كلف الباي ( أحمد باي) خير الدين بمتابعته قضائيا والدفاع عن حقوق تونس، و بفضل خير الدين نجح في ارجاع بعض المال المنهوب و لكنه اصطدم بمصطفى خزندار الذي قام بتبرئة نفسه من القضية رغم قناعة خير الدين أنه كانه كان طرفا فيها<sup>4</sup> .

#### 4- وصول اليهود إلى البلاط و إسرافهم للمال :

إن من أسباب الأزمة المالية بتونس "يهود البلاط" الذين تسببوا في نهب المال و من هذه العائلات : عائلة شمامة و عتال و غيرهم<sup>5</sup> . و في فترة أحمد باي و لتحقيق مشروعه الطموح استقطب النخب اليهودية لخدمة مشاريعه المكلفة ، و لم يكن توليهم للمشاريع بدافع النجاح بقدر ما كان تدعيم استثماراتهم و التقرب للسلطة<sup>6</sup> ، و أبرزهم نسيم شمامة<sup>7</sup> و قد عملا معا على اسراف المال و التبذير ، حيث سيطر نسيم على الحبوب و الزيوت و المناجم و جمارك المدن و قد فرض شروطا مجحفة و

<sup>1</sup> اسماعيل أحمد ياغي ، محمود شاکر : مرجع سابق ، ص 94.

<sup>2</sup> - شوقي عطا الله الجمل : المغرب العربي الكبير في العصر الحديث ، مرجع سابق ، ص 298.

<sup>3</sup> - جان قانياج ، المرجع السابق ، ص ص 150-151.

<sup>4</sup> -خير الدين التونسي ، المصدر السابق ، ص 33.

<sup>5</sup> -رضا بن رجب ، المرجع السابق ، ص ص 475-476.

<sup>6</sup> -نفسه ، ص 507.

<sup>7</sup> -نسيم شمامة : ولد سنة 1805م من أسرة يهودية تونسية من أب سلمون أو شلومو بيثي شمامة و الام عزيزة بنت خريّف ، كان نسيم تاجرا للأقمشة قبل إلتحاقه بخدمة عائلة ابن عياد و الذي اكتسب منه خبرة كبيرة في مجال إدارة المال و السمسرة ، أنظر: رضا بن رجب : يهود البلاط و يهود المال في تونس العثمانية ، تقد : عبد الحميد الأرقش، دار المدار الإسلامي ، لبنان ، 2010 ، ص ص 483-484.

عقودا يختص ربها بنسبة 65 % و ذلك بالتعاون مع مصطفى خزندار حيث أصدرنا مسكوكات ذهبية منقوصة القيمة وهذا ما جعل قيمة الريال تنخفض فاقترح على الباي ضريبة المجبي وهي أكثر ثقلا على كاهل السكان . و في سبتمبر 1859 وبعد وفاة محمد باي إستحوذ مصطفى و نسيم على خزينة الباي و التي تقدر بـ 5 ملايين ريال كما وجه الباقي منها إلى الباي الجديد محمد الصادق باي<sup>1</sup> .

#### 5-التغلغل الفرنسي في تونس:

بدأ التغلغل الفرنسي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتجلّى ذلك في التجارة بحيث اضطرت التجارة الخارجية التونسية ونشط التجار الأوربيون في تكديس الأرباح ، فتحولت التجارة الخارجية نحو الانفتاح أو التهميش أي الإلحاق بالاقتصاد الأروبي، و من ملامح ذلك ارتفاع الواردات على حساب الصادرات، السيطرة على الاقتصاد و التجارة التونسية مع تدهور شروط التبادل و تغيير تركيبة المبادلات .

6- الامتيازات الفرنسية في تونس : كان نظام الامتيازات في تونس وسيلة لدعم المصالح الأوربية في البلاد<sup>2</sup>، وقد وقّرت هاته الامتيازات الظروف الملائمة لدعم المصالح الغربية وبالتالي التسرب التجاري في البلاد، والذي زاد حدة في ظل المعاهدات اللامتكافئة و التي جعلت البلاد موطنا للتجارة الأوربية لأن البضائع المستوردة كانت لا تخضع عند دخولها إلا رسوم جمركية بسيطة بنسبة 8 % من قيمتها، زيادة على كونها معفاة من الضرائب المحلية ، ودعمت بحق ملكية العقار وقد ورد هذا الحق من قبل سنة 1857م في دستور عهد الأمان<sup>3</sup>. حيث استغل الفرنسيون إصلاحات محمد باي خاصة عهد الأمان الأمان ، و الذي تتضمن المادة العاشرة منه إعطاء الأجانب الحرية في أن يشتروا سائر ما يملكون من الدور والأراضي مثل أهل البلاد وهذا التمليك مشروط بموافقة الباي<sup>4</sup> .

استغل الرأسماليون الأجانب الإصلاحات و يتمثل في حصول الانجليز على امتياز انشاء أول سكة حديدية في تونس في 10 ديسمبر 1857م، و حصول الفرنسيون على امتياز إقامة خطوط التلغراف و تجديد مجرى زغوان المائي كما استغل الأجانب الدستور الذي طرحه محمد الصادق باي و ذلك للحصول على الأراضي الزراعية و على امتيازات التنقيب عن المعادن الامر الذي زاد من تغلغل رأس المال الأوربي<sup>5</sup> .

<sup>1</sup> -جان قانياج ، المرجع السابق ، 154-155

<sup>2</sup> علي المحجوبي : العالم العربي الحديث والمعاصر، مرجع سابق ، ص 40

<sup>3</sup> نفسه: ص 41.40.

<sup>4</sup> -رابحة محمد خيضر، لى عبد العزيز مصطفى، المرجع السابق ، ص 504-505.

<sup>5</sup> - نفسه ، ص 509-512.

نتائج الأزمة المالية: اهم مانتهج عنها :

#### 1- القروض المالية ( 1862-1863 ) :

اقترضت البلاد قرضاً داخلياً بواسطة مصطفى خزندار مبلغاً قيمته 28 مليون فرنك بفائض 12 % في سنة 1862م من تجاريه يهود وغيرهم من سكان البلاد و من الجالية الأوروبية ، كما اقترض قرضاً جديداً خارجياً سنة 1863م تزيد قيمته عن 39 مليون فرنك بفائض 7% ، و التزمت الدولة التونسية حسب شروط هذا القرض بدفع 4.2مليون فرنك سنوياً لمدة 15 سنة فيرتفع المجموع إلى 65.1 مليون فرنك و في الواقع لم يصل إلى الخزينة من هذا القرض سوى 5.6 مليون فرنك بعد تسديد قسط من الدين الداخلي ، و بعد تحصيل الوسطاء على سمسرتهم<sup>1</sup> .

#### 1- رفع الضرائب " المجبى " ( 1863 ) :

تأزم الوضع المالي إثر القرض الخارجي سنة 1863 ، فعزم الباي على مضاعفة المجبى و قد قرر ذلك في سبتمبر 1863 وتم الترفيع في المجبى من 36 ريال إلى 72 ريال<sup>2</sup> ، حيث كان استحداث ضريبة المجبى أو الإعانة سنة 1856 ، و ذلك في عهد محمد باي و تقدر بـ 36 ريال و كانت هذه الضريبة مؤقتة تُبطل متى تحسنت الحالة المالية للبلاد إلا أنه ذلك لم يتم بسبب سوء أحوال البلاد<sup>3</sup> فاهتزت البلاد عند بداية تطبيق هذا القرار في أبريل 1864م<sup>4</sup>؛ أثر هذا الوضع الإقتصادي العام في المواطنين ، ولاسيما بعد فرض الضرائب العديدة عليهم من قبل الوزير الأكبر مصطفى خزندار ، الأمر الذي أدى إلى حدوث ثورة مضادة على الباي ووزيره الأكبر<sup>5</sup> ، بحيث ثار السكان المثقلين بالضرائب والمعرضين للمظالم<sup>6</sup> .

2- ثورة علي بن محمد بن غدهام 1864<sup>7</sup> : قام الشعب بثورة ضد الباي و حكومته كان شعار هذه الثورة هو " كفانا مجبى و مماليك و دستور " بقيادة علي بن غدهام سنة 1864 و قد ثار الشعب

<sup>1</sup>- خليفة الشاطر ، المرجع السابق ، ص 12.

<sup>2</sup>- نفسه ، ص 14.

<sup>3</sup>- حسن حسيني عبد الوهاب ، المرجع السابق ، ص 171.

<sup>4</sup> خليفة الشاطر واخرون : مرجع سابق ، ص 14.

<sup>5</sup> رابحة محمد خيضر ، لى عبد العزيز مصطفى : التجربة الاصلاحية في تونس في عهد محمد الصادق باي 1859.1881م ، كلية الادب ، قسم التاريخ ، جامعة الموصل ، ص 500.

<sup>6</sup> الصادق الزمري : مصدر سابق ، ص 99.

<sup>7</sup>- علي بن محمد بن غدهام : ثوري تونسي من قبيلة ماجر بولاية القصيرين ، ابن طيب ، قاد ثورة ضد الحكومة التونسية سنة 1864 بسبب مضاعفة الدولة لضريبة الإعانة بسبب المشاكل الاقتصادية

لعدة أسباب أهمها: مضاعفة المجبي - تعسف العمال و الحكام في الأقاليم - ثراء الممالك الفاحش - عدم العدل - سخط الجنود بسبب تخلف تسديد مرتباتهم - سوء الحالة الاقتصادية للبلاد - التبذير في النفقات ، كما سخط الشعب على المنح الممنوحة للقناصل الأوروبيين.<sup>1</sup> قام الباي للرضوخ لمطالب الثوار خاصة بالعودة بالضرائب إلى ما كانت عليه سابقا ، ولكن لم تتوقف الثورة و تطورت مطالب الثوار فطالبوا : بمراجعة نظام الضرائب كله ، كما طالبوا بعزل العمال و محاسبتهم عن ما اقترفوه في حق الأهالي ،بالإضافة إلى مطالبتهم بتعديل النظام القضائي و تعديل الدستور.<sup>2</sup>

### 3- مؤتمر برلين و المسألة التونسية :

طرحت المسألة التونسية في مؤتمر برلين 1878م فإقترح وزير الخارجية الإنجليزي ثم المستشار الألماني على فرنسا إحتلال تونس ، و ذلك لأن إنجلترا أرادت تعويض فرنسا عن إلحاق إنجلترا لجزيرة قبرص ، و إبعاد المنافس الإيطالي ، أما ألمانيا فكان سبب موقفها هو تحويل إهتمام فرنسا عن استرجاع مقاطعتي الألزاس و اللورين. إلا أن إيطاليا واجهت فرنسا لتعارض مشروعها الاستعماري فأدى ذلك إلى صراع بين القنصل الفرنسي "روستان" و القنصل الإيطالي "ماتشيو" ، و رغم اشتداد هذا التنافس قررت فرنسا القيام بالإحتلال .

### 4- ذريعة فرض الحماية الفرنسية على تونس :

قررت فرنسا برئاسة "جول فيزي" في مارس 1881م احتلال تونس، و تعتبر تونس أول تجربة لنظام الحماية في تاريخها الاستعماري، إذ أخذت فرنسا تختلق الذرائع لإحتلال تونس و أعدت لذلك تخطيطا محكما تمثل في تأمين الحدود الفرنسية بالجزائر من إغارات قبائل الشمال التونسي واتخذت من انتقال بعض القبائل التونسية نحو الحدود الجزائرية ذريعة<sup>3</sup> ، حين حدث بينها اشتباك<sup>4</sup> ، ما أعطى فرنسا الحجة للتدخل في الشؤون التونسية<sup>5</sup>، فاستغلت المناوشات الحدودية ليومي 30 و 31 مارس

والاجتماعية التي كانت تعيشها تونس ، و قد تمكنت قوات الباي من إخمادها و من إعتقاله في فيفري 1866 مات بالسجن في أكتوبر 1867م ، للمزيد أنظر: خير الدين التونسي ، المصدر السابق ، ص 37.

<sup>1</sup>-شوقي عطا الله الجمل ، المرجع السابق ، ص 120.

<sup>2</sup>-نفسه، ص 121.

<sup>3</sup> محمد علي داهش : مرجع سابق . ص 43.

<sup>4</sup> محمد عصفور سليمان : الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م والموقف الاوربي والعثماني منها ، مجلة داياي ، العدد56، 2012، ص 4.

<sup>5</sup> محمد عصفور سليمان : مرجع سابق ، ص 4.

بين جنود فرنسيين وبعض التونسيين من قبائل خمير، فقام "جول فيري" في مطلع أبريل 1881 بإعلام البرلمان الفرنسي بأنه سيقوم بحملة عسكرية على تونس ولا بد من تخصيص مبلغ مالي لأجل القيام بذلك بحجة ردع القبائل، فلما وصل الخبر إلى الباي وعلم بتجهيزات فرنسا لحملة ضد تونس سعى إلى إرسال الاحتجاجات إلى الدول الأوروبية لحماية رعاياها في تونس معلنا بذلك عن إحتلال تونس دون سابق إنذار، في حين حصل فيري على مصادقة البرلمان الفرنسي في السابع أفريل وحصل على اعتمادات ضخمة، خاصة وانه قدم الحملة على أنها مجرد تدخل أمني على الحدود التونسية الجزائرية، خاصة وأن الباي رفض طلب الحكومة الفرنسية تتبع القبائل المعنية في تونس<sup>1</sup>.

كانت حكومة الجمهورية واعية بذلك تماما وهو ما نلمسه في هذه عبارات أسريها جول فيري، أن وزير الشؤون الخارجية عند خروجه من الاجتماع لمجلس الوزراء في 29 جانفي 1881م " تريد أن نرسل قوة عسكرية لاحتلال تونس ونحن قادمون على انتخابات في هذه السنة؟ أنسيت ذلك ياعزيزي؟"<sup>2</sup>. ومن المعلوم أن وزير الشؤون الخارجية الفرنسية كان قد طلب من الحكومة التدخل بكل حزم في تونس

أعطت المشاكل الحدودية التونسية الجزائرية الحجة لفرنسا لحشد قواتها العسكرية، وفي سنة 1881م دخلت فرنسا البلاد عسكريا، حيث هجم الجيش الفرنسي برا من الجزائر و شرع في احتلال شمال البلاد التونسية منذ 24 أفريل 1881 متجها نحو تونس العاصمة، أما الباي وجه فرقة عسكرية لمواجهة الغزاة ثم أمرها بالرجوع و سرح جنودها. وما أن مضى شهر من ذلك حتى أصبحت القوات الفرنسية محتلة معظم المواقع والمدن الرئيسية في تونس، معلنة بذلك انهاء استقلال البلاد التونسية ولم يبق سوى إمضاء معاهدة الحماية، وفي 12 ماي 1881 وصلت القوات الفرنسية إلى بلدة منوبة، وحوصر الباي في قصر البارود ولم يترك له الوقت للنظر في نص المعاهدة أو الاستشارة، بل أجبر على إمضاءها<sup>3</sup>، وقد اعترف الباي بحماية فرنسا على البلاد التونسية<sup>4</sup> وكان الباي مضطرا للرضوخ للأمر الواقع وخاصة أنه في حالة الرفض كان أخوه مستعدا لتوقيع معاهدة الحماية<sup>5</sup>

<sup>1</sup> خليفة الشاطر وآخرون : مرجع سابق ، ج3، ص23.

<sup>2</sup> قدارة شايب : مرجع سابق ، ص 45.

<sup>3</sup> الحبيب تامر : مرجع سابق ، ص 27.

<sup>4</sup> حسن حسني عبد الوهاب : مرجع سابق ، ص178.

<sup>5</sup> خليفة الشاطر وآخرون : مرجع سابق ، ص23.

ونزلت بميناء بززرت قوات فرنسية في ماي 1881 يقودها القائد "برييار"، و في 12 ماي 1881م، تم اخضاع الباي محمد الصادق للحماية الفرنسية، فأمضى الباي معاهدة الحماية الفرنسية على تونس و عرفت بمعاهدة البارود أو القصر السعيد.<sup>1</sup>

**ثالثا : المواقف الدولية من الحماية الفرنسية :** اختلفت ردود الفعل الداخلية والخارجية الراضة للحماية عند توقيع معاهدة البارود ولعل أبرزها :

**الموقف الفرنسي :** جاءت ردود الفعل الخارجية المتباينة من فرنسا ذاتها ، إذ رأى عدد من السياسيين ضرورة تأخير الحملة على تونس؛ والاهتمام بحدود فرنسا الشرقية، واسترجاع إقليمي (الألزاس واللورين) كما لم يقتنع عدد آخر بالأسباب التي قدمها الداعمون للحملة ، وجاء ذلك على لسان"جورج كليمونصون" المتحدث بلسان الجانب الديمقراطي وتوجهه بخطابه إلى جول فيري قائلاً: "لقد أخفيت الحقيقة عن البرلمان وتجاوزت الغاية التي شرحتها أمامه ، فإنك لم تمض بحملتك ضد قبيلة خمير فحسب بل ضد تونس"<sup>2</sup> «وعلاوة على كل ذلك فقد اعتبر الرأي العام الفرنسي و عدد كبير من رجال السياسة تأييد بسمارك للتدخل الفرنسي في تونس مناورة يقصد بها المستشار الألماني تكبير العلاقات الإيطالية و عزل فرنسا عن الصعيد الأوربي ، وقد كان الشعب يعارض كل سياسة تعرّض أمن فرنسا للخطر<sup>3</sup>.

رغم هذه المعارضة الداخلية إلا أن دعاة الاستعمار من أعضاء الحكومة و بقيادة "جول فيري" استطاعوا تمرير قانون تدعم به الحكومة الفرنسية الحملة على تونس بعد أن أقنعوها بأن الحملة محدودة المكان والزمان وبأن لها أهداف محددة، ما ساهم في طمأنة الرأي العام الفرنسي خاصة جناحه المعارض للاستعمار<sup>4</sup>.

**موقف الدول الأوروبية :** كان موقف بريطانيا مؤيدا للسيطرة الفرنسية على البلاد التونسية، حيث صرح وزير خارجية إنجلترا اللورد "سالسبوري Salisbury" « لنظيره الفرنسي "والنقتون" Wallington" بقوله "احتلوا تونس إن شئتم فإنجلترا لن لاتمانع في ذلك بل تحترم قراراتكم" وكان يرمي من وراء ذلك صرف نظر نظيره عن مسألة قبرص<sup>5</sup>

<sup>1</sup> خليفة الشاطر، مرجع سابق نفسه ، ص 23.

<sup>2</sup> يونس درمونة ، ص 25.

<sup>3</sup> علي المحجوبي : انتصاب الحماية ، ص 56.

<sup>4</sup> نفسه ص 26.

<sup>5</sup> علي المحجوبي : انتصاب الحملة الفرنسية بتونس، المرجع السابق، ص 35.

لقد كان موقف الدول الأوروبية بالنسبة للاحتلال الفرنسي لتونس تحت اسم الحماية مخيباً لآمال حكومة إسطنبول، حيث أن ألمانيا لم تحرك ساكناً ولم تبد رأياً صريحاً فقد كان "بسمارك" سعيداً جداً لأن فرنسا قامت بعمل يلهمها عنه ويلهمه هو عنها<sup>1</sup>، أما عن موقف ألمانيا فهو مؤيد لذلك ويظهر من خلال موقف المستشار الألماني بسمارك وتصريحه للسفير الفرنسي أن الكمبرى التونسية قد نضجت وقد حان وقت قطفها، وأن عناد الباي وعدم المجاملة هو العامل الأساسي في نضج المسألة، وستفسد هذه الفاكهة أو تسرق إذ تركتموها على الشجر لمدة طويلة<sup>2</sup>.

إن موقف مستشار ألمانيا بسمارك كان في الحقيقة نابعا من بعض مصالح ألمانيا الخفية، حيث كان يأمل أن تشغل الحملة على تونس الرأي العام الفرنسي وأن تقلل اهتمامه بالمنطقتين التي فازت بها ألمانيا سنة 1870م كما أن المستشار ومن حكمته كان لا يرغب في أن يخاطر ويخسر قضيته بابداء موقف الرفض كي لا يجرح الشعور القومي الفرنسي في تلك الفترة وفي فيينا لم يجد ممثل الحكومة العثمانية نجاحاً يذكر.

**الموقف الروسي** فقد كان مؤيداً للدولة العثمانية، مع تحفظها في اتخاذ أي قرار، لأنها أرادت أن تكون صديقة لفرنسا، ولكنها من جهة أخرى أبدت استعدادها لمناقشة الموضوع إذا أيدت إحدى الدول المبادرة. لقد كان هناك تناقض بين ممثلي حكومات الدول الكبرى فروسيا لا ترى في تبنيها مبادرة الوساطة، إلا أنها مستعدة أن تقدم مساعدتها إذا أخذت المبادرة دولة كبرى قوية لها مصالحها في المنطقة كإيطاليا أو بريطانيا، في حين أن ألمانيا والنمسا لم تبد أي اهتمام بالمسألة التونسية، وبهذا تركت فرنسا بمفردها لتحقيق ما رسمت له في احتلال تونس والاستيلاء عليها<sup>3</sup>.

في حين أن إيطاليا أصيبت بخيبة أمل قوية بالإعتداء الفرنسي فلقد عارضت في البداية الاحتلال الفرنسي، وذلك لأنها كانت ترى في نفسها الأولى بذلك وتظهر تلك المعارضة من أن إيطاليا بدأت حملة دعائية قوية، في منطقة شمال إفريقية ضد فرنسا، لكن وبعد العديد من اللقاءات بين الطرفين الفرنسي والإيطالي أقنعت فرنسا إيطاليا بأنه بإمكان إيطاليا أن تقوم باحتلال ليبيا، وبأنها ستجدها خير العوض عن أطعامها في البلاد التونسية، كما أعلمتها كذلك بأن فرنسا لن تعترض عليها إذ أقدمت

<sup>1</sup> محمد عصفور سلمان: الحماية الفرنسية على تونس عام 1881 والموقف العثماني والأوروبي منها، المرجع السابق، ص.9.

<sup>2</sup> اسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر الجزء الثاني قارة إفريقيا، دار الميرخ، المملكة العربية السعودية، 1992 ص ص. 98،

<sup>3</sup> عبد الرحمان تشانجي: المصدر السابق، ص 99

على هذا العمل وهكذا كان الجو الدولي في صالح فرنسا علي عكس غريمها إيطاليا التي قررت عدم التصرف بمفردها بخصوص هذه المسألة التي هي محل اهتمام الدول الكبرى خاصة بريطانيا وغيرت بعد ذلك اهتمامها بتونس بعد أن اكتشفت أن بريطانيا وألمانيا مؤيدة لفرنسا<sup>1</sup>.

### الموقف العثماني : كانت الدولة العثمانية تعيش مرحلة من الضعف السياسي والعسكري

والاقتصادي أما الهزائم المتوالية والتكاليف الأوروبية الذي شهدته نهاية القرن 19 م ، أما عن الموقف العثماني من الحملة الفرنسية على تونس باعتبار تونس إحدى إيالاتها في منطقة المغرب العربي، وباعتبار الدولة العثمانية مقرا للخلافة الإسلامية وحامية الإسلام والمسلمين ، فلقد كان موقفها ضعيفا ومحتشماً، فعندما شاع خبر حشود القوات الفرنسية على الحدود التونسية طالب "عاصم باشا" وزير الخارجية العثماني من السفيرين العثمانيين، أسعد باشا في باريس وموسروس باشا في لندن، الحصول على معلومات حول الأحداث، وأيضا وجهات نظر الحكومتين البريطانية والفرنسية بخصوص هذا، مع إرسال المبعوث من الباب العالي إلى روما لبيان موقفها.

وكانت الأخبار التي وصلت من لندن وباريس وروما تستبعد فكرة احتلال فرنسا لتونس، فلندن حملت تأييدا بعدم احتلال فرنسا لتونس، أما روما أثارت فكرة رد الفعل المشترك للحكومتين البريطانية والإيطالية أنهما لا تمانعان ارتباط الولاية التاريخي بالباب العالي<sup>2</sup> ولذا من اللائق أخذ المبادرة بدعوة باي تونس رسميا أن يعمل على إنزال عقاب بالمعتدين، وأن يرفع نسخة من هذا الأمر إلى الحكومة الفرنسية وإبلاغ الحكومة العثمانية بذلك لمواجهة الموقف الفرنسي<sup>3</sup> وعليه فقد اجتمع مجلس الوزراء العثماني واتخذ قرارا نص على أن "الحكومة أبدت ارتياحها للإجراءات التي اتخذها باش تونس لمعاينة المعتدين، ونصحه بالقيام بكل مساعيه لتلاقي كل ما من شأنه أن يثير شكاوى الحكومة الفرنسية، وأكد الباب العالي سلطته على الولاية والمحافظه على

<sup>1</sup> شوقي عطاء الله الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا - تونس- الجزائر -المغرب المكتبة الأنجلو مصرية ، ط1، القاهرة ، مصر ، 1988، ص.306

<sup>2</sup> محمد عصفور سلمان: الحماية الفرنسية على تونس عام1881 والموقف العثماني والأوروبي منها. كلية التربية للعلوم الإنسانية /مجلة ديالى /العدد 56، ص.6.

<sup>3</sup> Rounard do card : la Turquie et le protectorat français en tunisice, 1881-1913,

الإمتيازات التي تتمتع بها بتونس حتى الآن"<sup>1</sup>، ثم قامت بالاتصال بعدد من الدول الأوروبية، وعملت على حثها على أن تتخذ موقف رافضا للاحتلال الفرنسي على تونس . وقد أصبح هذا القرار الوثيقة التي اعتمدها الحكومة العثمانية خلال اتصالاتها الدبلوماسية مع حكومات الدول الكبرى الأوروبية لمنع التدخل الفرنسي في ولاية تونس العثمانية، وقد أبلغ وزير خارجية فرنسا بقرار مجلس الوزراء العثماني الذي رد بدوره حكومة إسطنبول في 11 من شهر أفريل بأن الحكومة الفرنسية أرسلت قواتها على الحدود التونسية، ويطلب من الباي أن يتعاون معهم على معاينة المعتدين، وأن الحكومة الفرنسية ليس لها نية الاحتلال مطلقا، وأن هدفها الوحيد هو الحصول على ضمانات مجدية لسلامة الحدود<sup>2</sup> وهو ما تظاهرت به هذه الدول الأوروبية، واشترطت قيام الباي بضمان أمن حدود فرنسا الشرقية (الجزائر) .

كما لاحظ "أسعد باشا" السفير العثماني في باريس، أنه نتيجة لرد الفعل هذا لم يبق للباب العالي غير الاحتجاج على سلوك الحكومة الفرنسية لدى بقية الدول الكبرى و لدى "تيسو" سفير فرنسا في إسطنبول، وفعلا قد سلم ممثل الباب العالي قرار الحكومة العثمانية في الحادي عشر من شهر افريل سنة 1881م الكونت "مافي" مساعد وزير الخارجية الإيطالي الذي صرح بأن:"الحكومة الإيطالية لا ترغب في غير المحافظة على الوضع القائم في تونس وأنه إذا كانت فرنسا تسعى للاستيلاء على التراب التونسي فإن إيطاليا سوف تعلن عليها الحرب لمنعها، ولكن ذلك من شأنه حتما أن يلحق مضرة كبيرة بالعلاقات القائمة بين الحكومتين"<sup>3</sup>

أما باي تونس "محمد الصادق" فقد كتب إلى رئيس الوزراء العثماني سعيد باشا (الصدر الأعظم) ما يلي "إن الحكومة التونسية قد أولت المسألة شيئا من الخطورة ودخول الجيش الفرنسي الأراضي التونسية سوف يؤدي بدون شك إلى اضطرابات خطيرة، وذلك أن الأهالي المدفوعين بشعور وطني سوف يستنجدون بإخوانهم ، وهذا من شأنه أن يفسح المجال للجيش الفرنسي بالانتشار في البلاد

<sup>11</sup> عبد الرحمان تشانجي:(المسألة التونسية)1881- 1913م ، تر عبد الجليل التميمي، تونس، 1973 ص72.

<sup>2</sup> Raymond André : les libéraux anglais et la question ne (1880-1881), les cahiers de Tunisies, 1955, p23

<sup>3</sup> عبد الرحمان تشانجي: المصدر السابق، ص.74

و احتلالها، إننا نتوقع دخول الجيش الفرنسي من يوم لآخر، وقد جددت احتجاجي لدى قنصل فرنسا، واليوم أسارع بإعلام سموكم حتى تتخذوا الإجراءات التي يمكن أن تجنبنا المصائب<sup>1</sup>.  
بوصول برقية باي تونس إلى إسطنبول تقرر عقد اجتماع مجلس الوزراء العثماني وذلك لأخذ القرار بالتفاوض مع فرنسا، وفي حال رفضها يجب ضمان تأييد الدول الكبرى بحقوق الباب العالي في تونس ولكن الأحداث توالى بسرعة ووراء بعضها البعض، ففي 24 من شهر افريل 1881م اخترقت قوات من الجيش الفرنسي الأرض التونسية، واحتلت "الكاف" و "طبرقة"<sup>2</sup> وعليه استدعى عاصم باشا وزير الخارجية العثماني سفير دولته في باريس للعمل على مقابلة وزير الخارجية الفرنسي ومحاذته حول اقتراح التسوية الذي تقدم به الباب العالي، ومن جهة أخرى أعلم الباب العالي الحكومة البريطانية برغبتها في التفاهم مع فرنسا واقترح عليها القيام بالتحقيق حول الظروف التي كانت سبب في اعتداءات بعض أفراد من القبائل وختم الأعلام بطلب رأي مجلس الوزراء البريطاني الذي رد بأن "حكومة جلالة الملكة لا تعتقد أنها مدعوة لتقديم رأيها حول الاقتراح المذكور، الذي يبدو أن الأحداث قد حكمت عليه بالفشل". خاصة بعد تقدم الجيش الفرنسي في الأراضي التونسية للوصول إلى المبتغى المرجو تحقيقه، والذي لم يترك مجالاً للشك بتدخل فرنسا الحقيقي؛

بدأت فرنسا في التوغل داخل الأراضي التونسية فاحتلت مدينة "بنزرت" وقصفت مدينة طبرقة في 24 افريل 1881م، لذا قررت الحكومة العثمانية مجدداً مناقشة الدول الكبرى للعثور على مخرج عادل ومباشرة وساطتها في الخلاف العثماني الفرنسي، وتلخص الموقف العثماني في عدة مناقشات دبلوماسية وبرقيات احتجاج رسمية ثم استدعى عاصم باشا وزير الخارجية العثماني سفير دولته في باريس للعمل على مقابلة وزير الخارجية الفرنسي دون إضاعة الوقت وتقديم مقترح التسوية الذي تقدم به للباب العالي، ومن جهة أخرى أعلم الباب العالي الحكومة البريطانية برغبته في التفاهم مع فرنسا حول موضوع القبائل الحدودية والنزاعات التي أدت إلى إختراق الحدود الجزائرية التونسية، إلا أن بريطانيا كانت ترى أن الوقت تأخر مع تقدم الجيش الفرنسي إلى تونس، ولكن الأخبار التي وصلت إسطنبول من باي تونس أن وحدات الجيش الفرنسي قد توغلت في الأراضي التونسية وأنها قد وصلت مسافة مائة ميل من وسط البلاد. وأرسل الباي رسالة استغاثة أخرى إلى السلطان العثماني يوم 05 ماي 1881 م إلا أنها لم تجد أي إستجابة ومع ذلك قامت الدولة العثمانية برفض عملية توقيع الباي

<sup>1</sup> جمال الدين ساسي: العلاقات التونسية الفرنسية وخلفيات الاحتلال (1881-1881) م، (المرجع

السابق، ص73.

<sup>2</sup> مقلاتي عبد الله: المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)، ديوان

المطبوعات الجامعية، د.ت، ص69،

التونسي على المعاهدة التي كانت مفروضة بالقوة وعدتها غير شرعية وباطلة، ورغم أنها عملت جاهدةً على إيصال احتجاجها للدول الأوروبية خاصة بريطانيا وألمانيا وإيطاليا، إلا أن هذا الاحتجاج لم يكن ليؤدي نفعاً فهذه الدول متعاونة سراً مع فرنسا<sup>1</sup>.

الموقف الشعبي العربي والإسلامي : ظهر الموقف الشعبي في العالمين العربي والإسلامي بشكل معارض ورافض للحماية الفرنسية على عكس الموقف الرسمي التي كان موقفها مسانداً للشعب التونسي، وداعياً لحريته وحرية أرضه، فالشعب التونسي جزء من الشعب العربي والمسلم، وعقيدة المسلمين ونخوة العرب تدعوا إلى الذود والدفاع عن الأرض والعرض. ورغم أن حال الجزائريين لم يكن أحسن حالاً من التونسيين، إذ أن الإستعمار الفرنسي كان جاثماً على صدر البلاد إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور الموقف المتعاطف فكان الجزائريون بمختلف فئاتهم وطبقاتهم الاجتماعية ضد الاحتلال الفرنسي لتونس، رغم أن هذا الاحتلال كانت انطلاقته من الجزائر، وقد كان الفرنسيين على علم بموقف الجزائر المؤيد للقضية التونسية، ولهذا عمل الفرنسيون على إضعاف الجزائريين بشتى الوسائل قبل الشروع في احتلال تونس<sup>2</sup>، لا أن ذلك لم يثن من عزيمتهم عندما أعلن الجزائريون غضبهم وحملوا السلاح مع إخوانهم التونسيين في مختلف جبهات القتال والمقاومة على طول منطقة الحدود وفي أعماق البلاد التونسية، وداخل الجزائر نفسها في إطار إشغال جزء من القوات الفرنسية بها وعرقلة القوات الغازية منها داخل تونس، وخلال شهر أفريل 1881م نظم الجزائريون العديد من القوافل التي كانت تحمل الأسلحة دعماً لإخوانهم التونسيين، كما قام اللاجئون بالوقوف إلى جانب المقاومون التونسيون في مقاومتهم للمحتل الفرنسي بجزيرة طبرقة، جبال الخمير، والفراشيش وظهر دعاة جزائريون وتونسيون في واحات واد سوف وراحو يحثون الناس على حمل السلاح لتقديم يد العون للمجاهدين التونسيين، فاضطرت السلطات الفرنسية إلى فرض مراقبة مشددة على مناطق الحدود وزرعت عملاءها في الواحات الجنوبية للتصدي لهؤلاء الدعاة، وفي الوقت الذي كان الشعب الجزائري يعبر عن رفضه للاحتلال حدثت مظاهرات في طرابلس رافضة هي الأخرى للتواجد الفرنسي لتونس و فرض حمايتها عليها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد عصفور سلمان: الدرر السابق، ص. 11.

<sup>2</sup> يحي بوعزيز: دور تونس في دعم حركات التحرر في الجزائر وموقف الجزائريين من احتلالها عام

1830 مجلة الثقافة، ع12، جويلية، أوت، 1982، ص. 50.

<sup>3</sup> رأفت الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، دط، دار الدراسات والبحوث الإنسانية، ، 9961 ص. 142.

خاتمة:

- وفي ختام هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من الإستنتاجات، نوجزها في الآتي:
- إن التجربة الإصلاحية في تونس كلفت البلاد الكثير من الأموال الأمر الذي فرض عليها أزمة مالية فتحت الباب على مصريه للتغلغل الأجنبي بالبلاد .
  - قام البايات التونسيون بإدخال عدة إصلاحات على البلاد إلا أنه لم يرافق هذه الإصلاحات إصلاح جانب الإنتاج والريخ الذي يعوض الخزينة بعض ماتنفقه إذ لم تمس الإصلاحات الا مظاهر البذخ والترف غير مريح .
  - وقوع البلاد في أزمة مالية نتيجة عدم الدراسة والتخطيط الجيد للمشاريع التي تم الإنفاق دون قيود من أجل حياة الترف وتقليد الاوروبيين دونما تحقيق أي ربح للخزينة .
  - استغلال الشخصيات الفاسدة في البلاط للوضع وسرقة أموال الدولة أمثال مصطفى خزندار الذي استمد مشروعيته من علاقته بأحمد باي و محمد باي ،ثم محمد الصادق باي و من منصبه على رأس الوزارة الكبرى الذي دام 37 سنة ،وابن عياد وحتى النخب اليهودية التي تولت الوظائف المالية، وزاد نفوذهم المالي وقويّت شوكتهم في السلطة .
  - تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية لتونس فتح المجال لفرنسا لفرض التدخل خاصة بعد مؤتمر برلين فخلقت الذرائع والحجج لتبرير تدخلها على تونس .
  - تباينت المواقف الدولية من الحملة الفرنسية على تونس فبين الرفض العربي والإسلامي والقبول الأوروبي لم يجد باي تونس دعما للخروج من هذه الورطة و وقع ضحية الإصلاحات التي كانت نعمة في ظاهرها ونقمة كلّفت البلاد إستقلالها وقد تكررّت التجربة ذاتها بالمغرب في مابعد.